

اثر تغيير في سعر صرف الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية في إقليم كوردستان - العراق للمدة 2016-2020

خلات محمد برزنجي

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين- اربيل، إقليم كوردستان العراق
Khalat.Omer@su.edu.krd

أ.م. د. اسود قادر احمد

قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين- اربيل، إقليم كوردستان العراق
Aswad.ahmed@su.edu.krd

المخلص

تهدف الدراسة إلى تحليل اثر تغيير سعر صرف الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية في إقليم كوردستان- العراق. استخدمت الدراسة البيانات الخاصة لسعر الصرف في الفترة (2016-2020) والمنشورة من قبل كل من وزارة المالية والاقتصاد، المديرية العامة للجمارك، وزارة التجارة والصناعة، المديرية العامة للتجارة، مديرية التجارة الداخلية، مديرية الخدمات التجارية. تنتهج الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وذلك لتحليل العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار الأمريكي والتجارة الخارجية في إقليم كوردستان - العراق للمدة المأخوذة. توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها هي: وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين الصادرات وسعر صرف الدولار الأمريكي، بين الواردات وسعر صرف الدولار الأمريكي، بين الميزان التجاري وسعر صرف الدولار الأمريكي، بين الواردات والصادرات، وبين الميزان التجاري والصادرات. واخيراً قدمت الدراسة عدة مقترحات أهمها هي: على السلطات الخاصة بسعر الصرف الدينار العراقي وخاصة البنك المركزي للعراق تثبيت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كعامل رئيسي لزيادة النشاط التجاري والثقة في الاقتصاد العراقي. وعلى حكومة إقليم كوردستان والحكومة العراقية محاولة زيادة الإنتاج المحلي من أجل زيادة الصادرات، وخاصة زيادة صادرات غير النفطية.

معلومات البحث

تاريخ البحث:

الاستلام: ٢٠٢٢/١١/٧

القبول: ٢٠٢٣/١/١٠

النشر: شتاء ٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية:

Exchange Rate, US Dollar, Foreign Trade, Exports, Imports, and the Kurdistan Region

Doi:

10.25212/lfu.qzj.8.5.25

1. المقدمة

أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول وتوسع التبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضع الميزان التجاري للبلاد من هنا يأتي دور سعر الصرف باعتباره عنصراً مهماً يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية كوسيلة ربط اقتصادات مختلف دول العالم. وكذلك فيما يتعلق بحالة التجارة الخارجية في العراق. أصبحت دراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف على مستوى الأنشطة الاقتصادية (وخاصة التجارية)

من المجالات التي لفتت انتباه العديد من الاقتصاديين، الذين أدركوا المخاطر التي تشكلها تقلبات أسعار الصرف، خاصة فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد. منذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة إلى نظام صرف مرن، أصبح الباحثون الاقتصاديون مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف والتجارة، وأخذت سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية بعين الاعتبار. أحد أكثر الإصلاحات صلابة، كأحد الإصلاحات اللازمة مع التكيف الهيكلي التي تتبعها من قبل معظم البلدان النامية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري وفق توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الخارجية من أجل مواكبة النمو الاقتصادي العالمي. وقامت الحكومة كغيرها من حكومات الدول النامية بتخفيضات عديدة في قيمة الدينار العراقي في محاولة منه للابتعاد عن الاقتصاد الموجه نحو السوق وتوفير دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية لزيادة الصادرات مع خفض قيمة الواردات لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري للدولة. ويعكس الانخفاض في الميزان التجاري إما انخفاضاً في الصادرات أو زيادة في الواردات، ويمكن للفجوة بين الصادرات والواردات أن تتخذ ثلاثة أشكال مختلفة: الفائض والعجز والتوازن. تفيد العملة الضعيفة الدولة المصدرة لأنها تبيع بسعر أقل، والعملية القوية تفيد البلد المستورد لأنها تشتري بسعر أقل، أو عملة بلد ليس لديه إمكانات تصدير بعملة الاستيراد، وهذا يعكس خللاً بنيوياً في السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن الجوانب التي ركزت عليها السلطات النقدية العمل على استعادة القيمة الحقيقية للعملة المحلية من خلال التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار العراقي. يمتلك العراق بشكل عام واقلية كوردستان بشكل خاص ثروة من الموارد الطبيعية، وأهمها النفط، الذي يعد مورداً استراتيجياً للبلاد، والسبيل الوحيد له للمنافسة في الأسواق العالمية. ولا يزال اقليم كوردستان ضحية لتقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار والتي تتأثر بالميزان التجاري بشكل عام، ومراقبة سلوك السوق المستهلكين تكشف أن قضية التجارة الخارجية تتجاوز الوضع. وهذا يشير إلى أن المشكلة تتعلق بقدرات الإنتاج التي لا تكفي لتلبية الطلب المحلي. كما تكمن في القدرات التصديرية التي ترتبط بشكل أساسي بمتغير خارجي هو سعر النفط.

2. الإطار العام للدراسة ومنهجيتها

2.1 مشكلة الدراسة

يعتبر سعر صرف الدولار الأمريكي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية في العراق التي تؤثر في التجارة الخارجية، ولهذا السبب تتبنى الدولة سياسة تمكنها من تعزيز توقعات التعافي والنمو الاقتصادي مثل سياسة خفض العملة المحلية بهدف إعادة التوازن إلى الميزان التجاري ومن ثم إلى ميزان المدفوعات. وكما قام العديد من الدول التي تعاني من اختلال ميزان المدفوعات بإعادة النظر في تقييم عملتها مقابل العملات الأخرى للحد من هذا الخلل. بناء على ما سبق، ولغرض تحديد كيفية تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية في محافظة أربيل؟ تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1. هل ان تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي تؤثر في التجارة الخارجية بالشكل يتماشى مع

النظرية الاقتصادية؟

2. ما مدى تأثير سعر صرف الدولار الامريكي بالصادرات والواردات إقليم كوردستان؟

2.2 أهمية الدراسة

سعر الصرف هو أهم عامل في توجيه جميع المعاملات الخارجية بين الدول وتتبع أهمية الدراسة من اعتبار انخفاض قيمة العملة من أهم القضايا التي تواجه البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك بسبب العواقب الناجمة عنها والتي لها تأثير كبير على المتغيرات الاقتصادية الأساسية مثل التضخم والفقر والميزان التجاري، واستعمال سعر الصرف كمؤشر لقياس تنافسية البلد مع البلدان الأخرى، إذ أن العلاقة التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فعندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي تزداد القدرة التنافسية الدولية، وبالعكس. ويمكن عن طريق سعر الصرف تحقيق الاهداف المرغوبة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها: منها تخفيض التضخم، وكذلك قدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد. وفي الوقت نفسه، يظهر سعر الصرف سلامة الأسس الاقتصادية والمالية؛ والميزان التجاري ضروري لأنه مقياس عددي للوضع الخارجي، ويؤدي ذلك إلى تحسن الأزمة الاقتصادية، وتسهم التجارة الخارجية في زيادة رفاهية البلد من خلال توسيع قاعدة الخيارات من حيث الاستهلاك والاستثمار، وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام، وتوسيع القدرة التسويقية من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات البلدان، وخلق أسواق جديدة، وإيجاد فرص العمل وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والتجارية.

2.3 أهداف الدراسة

فيما يلي اهم اهداف الدراسة

1. تحديد العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار الصرف والتجارة الخارجية.
2. معرفة كيفية تأثير سعر الصرف على ميزان التجارة الخارجية.
3. تحليل تأثير انخفاض قيمة الدينار (تقلبات أسعار الصرف) على تحسين رفاهية مواطني إقليم كوردستان وزيادة قوتهم الشرائية.
4. تقديم بعض المعالجات فيما يتعلق بسعر الصرف وأثاره وتحسين التجارة الخارجية.

2.4 فرضيات الدراسة

وفقاً للنظرية الاقتصادية، يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى تحسين التجارة الخارجية عن طريق زيادة حجم الصادرات مع تقليل حجم الواردات على المدى الطويل. ونتيجة لذلك، تقدمت الافتراضات التالية:

1. هناك علاقة عكسية بين تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي والميزان التجاري (يؤدي خفض سعر صرف الدينار العراقي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بمرور الوقت، مما يعزز مكانة التجارة الخارجية للبلاد).

2. توجد علاقة واضحة طردية بين انخفاض قيمة العملة ورفاهية المستهلكين والقوة الشرائية ومستويات الفقر.
3. يمكن أن يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية وحدها إلى تصحيح الخلل في التجارة الخارجية دون استخدام سياسات وإجراءات أخرى.

2.5 مجالات الدراسة

- أ. المجال الزمني، المتمثل في الفترة (2016-2020).
- ب. المجال المكاني والموضوعي، اقتصرت هذه الدراسة على تحليل العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار الأمريكي والتجارة الخارجية في إقليم كوردستان - العراق للمدة 2016-2020.

2.6 منهجية الدراسة

تنتهج الدراسة الاسلوب الوصفي التحليلي، ويتميز هذا الاسلوب برؤية شاملة حيث يتم ربط الحالة بتحليلها ثم استخراج النتائج والمؤشرات الأساسية، وان اسلوب الدراسة يعتمد على تحليل الظاهرة وكشف العلاقات بين ابعادها المختلفة، من حيث تحليل العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار الأمريكي والتجارة الخارجية في إقليم كوردستان - العراق للمدة 2016-2020. تعتمد الدراسة على البيانات الالكترونية الخاصة بسعر الصرف لكل من وزارة المالية والاقتصاد، المديرية العامة للجمارك. وزارة التجارة والصناعة، المديرية العامة للتجارة، مديرية التجارة الداخلية. ومديرية الخدمات التجارية ويتم فرز البيانات وتجميعها حسب نوع المادة أو الاستيرادات والصادرات. يتم تجميع البيانات الفصلية لإعداد التقرير السنوي.

3. الجانب النظري للدراسة

3.1 مفهوم سعر الصرف

يتطلب وجود التجارة الخارجية وزيادتها من خلال الصادرات والواردات الدولية سعر الصرف بين عملات الدول، أو وجود سعر لعملة كل دولة، وكذلك تحديد سعر السلع والخدمات بناء على سعر صرف عملة الدول. ظهرت تعريفات عديدة لسعر الصرف نتيجة لأهميته في الاقتصاد العالمي. يشير مصطلح سعر الصرف الأجنبي إلى السعر ووحدة النقد الأجنبي من حيث العملة المحلية، بينما: يشير الصرف إلى النقد وكذلك الصرف أو الصرف النقدي (محسين ونعمة، 2021: 341). سعر صرف عملة لأخرى، أو سعر الوحدة النقدية المحلية من حيث معادلتها بالعملة الأجنبية. ولتوضيح مفهوم سعر الصرف يمكن النظر الى العلاقة الأساسية بين سعر الصرف وقيمة العملة المحلية: العلاقة بين سعر الصرف وقيمة العملة المحلية معكوسة، مع زيادة سعر الصرف مما يعني انخفاض في قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر الصرف مما يدل على زيادة قيمة العملة المحلية (درويش وعبد الرزاق، 2018: 30). وفي حالة التجارة عبر الحدود، يصبح سعر صرف العملة مقابل باقي عملات العالم هو المعيار الذي يتم على أساسه احتساب انتمان الدولة أو مديونيتها (علي، 2016)، وفقاً للمفهوم (وارتان، 2014: 283) هناك طريقتان لتحديد اي من العملتين هي سلعة وايهما عملة أو نقد، الاولى الطريقة المباشرة: السلعة هي العملة الأجنبية، وتقاس وحدة واحدة

بالعملة المحلية. والثانية الطريقة غير المباشرة: تقاس السلعة بالعملة المحلية وتقاس الوحدة بالعملة المحلية (مرزوك واكم، 2019).

3.1.1 أنواع سعر الصرف

هناك عدة أنواع مختلفة من أسعار الصرف، وأكثرها شيوعاً:

1. سعر الصرف الاسمي هو السعر الذي يتم من خلاله تبادل عملة بعملة أخرى: يُعرف سعر العملة الأجنبية من حيث وحدات العملة المحلية بسعر الصرف الثنائي الاسمي. يمكن أن ينعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية من حيث وحدات العملة الأجنبية. يشير هذا التعريف إلى سعر الصرف الاسمي، أو سعر العملة الحالي، والذي لا يأخذ في الحسبان القوة الشرائية للسلع والخدمات بين البلدين. يتقلب سعر الصرف الاسمي على أساس يومي، ويشار إلى هذه التقلبات على أنها تدهور أو تحسن. يشير مصطلح التحسن إلى ارتفاع سعر العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، بينما يشير التدهور إلى انخفاض سعر العملة المحلية. بينما يشير الانخفاض إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي (العباس، 2003).
2. سعر الصرف الحقيقي: سعر الصرف الحقيقي هو عدد السلع الأجنبية المطلوبة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو مؤشر مفيد ومخيف بشأن القدرة التنافسية الدولية للبلاد (كيطان، 2017: 154).
3. سعر الصرف الفعلي: يُعرّف سعر الصرف الفعلي بأنه القيمة الاسمية لسلة عملات معينة نتيجة لتحرك سعر الصرف الاسمي بالنسبة إلى سنة الأساس، أو على أنه السعر المناسب لأسعار الصرف في السوق لعملة ما مقابل عملات الشركات أو المنافسين التجاريين، أي أنه متوسط حسابي لعملة بلد ما مقابل العملات الأخرى مرجحاً بحصة كل بلد شريك تجاري لذلك البلد في سنة معينة (اسعد واخرون، 2019: 740).
4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو السعر الذي تكون فيه قيمة العملة أكثر من قيمتها، سعر الصرف الفعلي الاسمي هو إشارة إلى الأسعار النسبية بين الدولة المعنية وأهم شركائها التجاريين، وسعر الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف الدولة مقابل عملات أهم شركائها التجاريين، وأي تغيير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل عملة ثابتة من العملات الأجنبية على مدى فترة زمنية ليس له تأثير على سعر الصرف الفعلي الاسمي (طلحة، 2019: 74).
5. سعر الصرف في حالة توازن: وهو سعر يمثل ميزان مدفوعات مستداماً عندما ينمو الاقتصاد بمعدل طبيعي وفي بيئة اقتصادية مستقرة. سعر الصرف المتوازن هو السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما تكون الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من عملة ما متساويتين تماماً، بغض النظر عن تأثير المضاربة وحركات رأس المال غير العادية، وبالتالي يتم تحديد سعر الصرف المتوازن بالعوامل التالية معدل الزيادة في الدخل القومي ومعدل التغير في المعروض النقدي بالنسبة للتضخم، معدل تغير معدل الفائدة، وأخيراً الاتجاه الحالي للطلب على النقود (اويابة صالح، 2011: 19).
6. سعر الصرف الفوري للعمليات (سعر الصرف الحالي): سعر الصرف الفوري هو سعر الصرف الأجنبي المستخدم في المعاملات التجارية التي تنطوي على شراء وبيع العملات الأجنبية للتسليم الفوري

(اسعد واخرون، 2019، ص741). سعر الصرف الأجل، حيث يحدد البيع والشراء المستقبلي للعملات الأجنبية (خلف، 2016: 192).

3.1.2 أهمية سعر الصرف

عندما يربط سعر الصرف الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي على المستويين الكلي والجزئي من خلال ثلاثة أسواق، وهي سوق عوامل الإنتاج، وظروف السوق، وسوق السلع، يصبح سعر الصرف مهماً. يساعد سعر الصرف في الاهتمام بالإجراءات التي تؤدي إلى استقرار سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى (المشهداني وعبدالله، 2020). ومع انخفاض سعر الصرف الحقيقي، تنخفض الإنتاجية العالمية (العمالة ورأس المال) في قطاع التصدير والصناعات المنافسة للواردات، ومع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، تنخفض القدرة التنافسية، وتصبح العديد من السلع قابلة للتصدير وينخفض عدد السلع المستوردة. بالمقابل، مع ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، تزداد الإنتاجية العالمية (العمالة ورأس المال) في قطاع التصدير والصناعات المنافسة للواردات، وينخفض عدد السلع المستوردة. يوزع سعر الصرف الدخل بين القطاعات المحلية. عندما تزداد القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (سواء كان قطاع الزراعة أو التعدين) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، تصبح الصادرات مربحة وتزداد أرباح أصحاب رأس المال بينما تنخفض القوة الشرائية للعمال. ولأن العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي معكوسة، فعندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي ترتفع التنافسية الدولية، والعكس صحيح عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي تنخفض التنافسية الدولية. باستخدام سعر الصرف كهدف مقابل العملات الأخرى، من الممكن تحقيق الأهداف المرجوة التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، والتي قد تكون عاملاً في خفض التضخم (عيسى، 2016: 248).

3.1.3 طرق التنبؤ بسعر الصرف

إن التنبؤ بسعر الصرف هو محاولة للتنبؤ بسلوك السعر المستقبلي، أو اتجاهات حركته المحتملة على مدى فترات زمنية قصيرة وطويلة. كثيراً ما يستخدم الوسطاء تقنيات وأساليب التنبؤ في أسواق الصرف، والتي تشمل في المقام الأول:

1. **نموذج قياسي:** افترض نموذجاً اقتصادياً يتم فيه التعبير عن العديد من المعاملات، بما في ذلك العلاقة بين المعاملات التجارية وتغيرات الأسعار والدخل، كمعادلات. إن الحاجة إلى تعديل سعر الصرف، مما يؤدي إلى ميزان المعاملات الجارية وحساب رأس المال، يتضح من تغير الاتجاه في المعاملات (الحجار، 2009: 125).

2. **الأساليب الفنية:** حسب (Mergeth) هناك نوعان من الأساليب الفنية: الأول التنبؤ من خلال التحليل البياني: يستخدم أسلوب العرض الرسومي لفحص التغيرات السابقة (في الماضي) في أسعار الصرف والبحث عن الأنماط المتكررة التي يمكن استخدامها للتنبؤ بسلوك سعر الصرف المستقبلي. والثاني

التنبؤ من خلال التحليل الإحصائي: يعتمد التحليل الإحصائي على معالجة السلاسل الزمنية لسعر الصرف لاستخراج المؤشرات الدالة على اتجاهات الأسعار. نجد الأدوات الإحصائية التالية مفيدة في هذا السياق: (المتوسطات المتحركة - التذبذب) (Mergeth, 2019 : 88).

3.1.4 أنظمة أسعار الصرف

هناك ثلاث أنظمة لحساب سعر الصرف:

1. نظام سعر الصرف الثابت: ينقسم نظام سعر الصرف الثابت إلى قسمين:
 - أ. نظام سعر الصرف الثابت في ظل القاعدة الذهبية: القاعدة الذهبية هي أحد أنواع أنظمة سعر الصرف الثابت التي تخطى عنها العالم خلال فترة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي. وفقاً للدراسات الحالية، كانت أولى الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب هي تلك التي تغلبت على الكساد الاقتصادي. بعد الحرب العالمية الثانية، تبنت الاقتصادات الغربية قاعدة الذهب، التي تم تعديلها بموجب نظام بريتون وودز لسعر الصرف، ولكن تم التخلي عن هذه القاعدة أيضاً في أوائل السبعينيات. نظراً لأهميتها التاريخية، فإن دراسة المعيار الذهبي مفيدة لأنها تكشف عن الصيغة الأكثر وضوحاً لسعر صرف ثابت مع تثبيت صارم. تحتفظ الدول بالذهب كاحتياطي دولي في ظل قاعدة الذهب المثالية. يرغب الأجانب في تبادل العملات المحلية التي كسبوها من خلال بيع السلع والخدمات، لذلك يجب أن تكون الدول على استعداد لبيع الذهب لعملتها الخاصة. وبهذه الطريقة، تكون عملة الدولة مدعومة بالذهب (Gerber, 2013).
 - ب. نظام سعر الصرف الثابت في ظل القاعدة الورقية: هذا النظام هو بديل لقاعدة الذهب، ويستخدمه الدولة في أوقات الأزمات والحروب، لأن السلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي هي التي تحدد أسعار الصرف بالنسبة لعملتها، ولا تترك لعاملي العرض والطلب في السوق الحرة، ويكون تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الاجنبي من خلال البيع والشراء، باي كميات بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الارتفاع والانخفاض (الشكري، 2013: 143).
2. نظام سعر الصرف العائم: ويوجد لهذا النظام ثلاثة أقسام:
 - أ. التعويم الخالص: في هذا النظام، يتم تحديد سعر الصرف فقط من خلال العرض والطلب على العملات الأجنبية دون تدخل من السلطة النقدية.
 - ب. التعويم غير النقي: يشبه هذا النظام نظام التعويم الخالص، ولكنه يتضمن تدخل السلطة النقدية للحد من التقلبات العالية (كيطان، 2017: 155).
 - ج. التعويم المدار (القابل للتعديل): هذا هو النوع الأكثر شيوعاً في جميع دول العالم تقريباً، لأن سعر الصرف هو أحد أهم أدوات السياسة النقدية للدول لتوجيه اقتصاداتها الوطنية ومعالجة الاختلالات في

ميزان مدفوعاتها. لكن تدخل السلطة النقدية أو تعديلها يختلف من دولة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر ومن وقت لآخر حسب الظروف السائدة (خلف، 2016: 195).

3. نظام مراقبة الصرف (مرونة نظام سعر الصرف) يُعرف أيضاً باسم سعر الصرف الحر أو العائم، ويسمح لسعر الصرف الأجنبي بتحديد الأسعار في السوق بناءً على العرض والطلب. تتمثل في نظام العملات الورقية التي لا تعتمد على الذهب، وبالتالي يتم تحديد سعر صرف العملة المحلية بالعملات الأجنبية على أساس العرض والطلب على العملة المحلية مقارنة بالعرض والطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي (اويابة صالح، 2011: 29).

3.1.5 العوامل المؤثرة في سعر الصرف

فيما يلي بعض العوامل الرئيسية التي تسبب تغييراً في سعر الصرف:

أ. عرض النقود: تؤدي زيادة المعروض النقدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يقلل من تنافسية الدولة. ونتيجة لذلك، سترتفع الواردات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مع انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يتسبب في انخفاض قيمة العملة المحلية مع ارتفاع أسعار الصرف الأجنبي. بعبارة أخرى، التوسع في عرض النقود وله تأثير سلبي على أسعار صرف العملات المحلية والعكس صحيح (هلال، 2021: 293).

ب. التوقعات: تتأثر أسواق الصرف الأجنبي، مثل الأسواق المالية الأخرى بالأخبار التي تنذر بعواقب مستقبلية. قد تدفع أنباء موجة تضخم محتملة في أمريكا تجار العملات إلى بيع الدولار الأمريكي لأنهم يتوقعون انخفاض قيمته في المستقبل، وقد أدى رد فعل السوق على هذه الأخبار إلى ضغط هبوطي على الدولار على الفور تقريباً.

ج. الرقابة الحكومية: يمكن للحكومات الأجنبية التأثير على سعر الصرف المتوازن بعدة طرق، بما في ذلك فرض قيود الصرف الأجنبي، وتقييد التجارة الخارجية، والتدخل في أسواق الصرف الأجنبي (بيع وشراء العملات)، والتأثير على المتغيرات الكلية (مثل التضخم، معدل الفائدة ومستويات الدخل) (طلحة، 2019: 75).

د. سعر الخصم: يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف في المعاملات المصرفية عن طريق تعديله أو تغييره. فعند تخفيض سعر الخصم في سوق الصرف ينتج عنه انخفاض في جانب المديونية عن الدائنة في ميزان المدفوعات (الرفيعي، 2020: 20).

هـ. معدلات التضخم: من أهم مظاهر سعر الصرف تأثيره على جميع الأسعار، بما في ذلك أسعار الفائدة ومعدلات التضخم، لأن سعر الصرف يعكس التوازن أو عدم التوازن في الاقتصاد. ونتيجة لذلك، تساعد الإصلاحات الهيكلية على خلق توازن في أسعار الصرف الأجنبي، وكذلك التوازن في الميزان التجاري، مما يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الأرباح، ونتيجة لذلك، تساعد الإصلاحات الهيكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة الأرباح (هلال، 2021: 293).

- و. **أسعار الفائدة:** رأس المال الدولي يتحرك بحثاً عن الفائدة، مثل حركته بين الاقتصادات الدولية، وسيشجع هذا الوضع على تدفق رأس المال إلى البلاد بمعدلات فائدة حقيقية أعلى من بقية العالم، مما يؤدي إلى زيادة المعروض من العملات الأجنبية وتدهور سعر الصرف في الداخل.
- ز. **الموازنة العامة:** للموازنة العامة للدولة تأثير كبير على أسعار الصرف. إذا اتبعت الحكومة سياسة انكماشية عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، فسيؤدي ذلك حتماً إلى انخفاض في الطلب وهبوط في النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم (عباس، 2008: 65).
- ح. **قيمة العملة الوطنية:** أيضاً هذا العامل هنا هو بمثابة عامل متأثر بسعر الصرف وليس عامل مؤثر (او محدد) في سعر الصرف (محمد، 2001: 179).
- ط. **التغير في الميزان التجاري:** الميزان التجاري وسعر صرف العملة في الدولة مرتبطان ارتباطاً وثيقاً. إذا كان سعر صرف عملة بلد ما أعلى من قيمتها الحقيقية، فإن أسعار السلع الخاصة بالبلد سترتفع من منظور الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي. ونتيجة لذلك، سيكون الميزان التجاري غير متوازن، ومع ذلك، إذا تم تحديد سعر صرف العملة أقل مما ينبغي، فسيكون الميزان التجاري غير متوازن. وسيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات مقابل انخفاض الواردات، مما ينتج عنه اختلال في الميزان التجاري، وكثيراً ما تؤدي هذه الاختلالات إلى ضغوط. ساعدت الظروف التضخمية على استمرار الاختلال في الميزان التجاري (بن الزاوي، 2016: 17).
- ي. **تفاوتات الدخل:** من المتوقع أن يتجاوز ارتفاع الطلب الأمريكي على البضائع البريطانية وبالتالي الطلب على الجنيه الزيادة في المعروض من الجنيه الأسترليني، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي (موصلي وسليمان، 2013: 160).
- ك. **الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المتغيرات للتعبير عن مقدار النمو الاقتصادي لأي دولة لأنه يعكس التغيرات في هيكل الاقتصاد والقطاعات الاقتصادية التي يحتويها، حيث ينتج عن زيادة هذا الناتج طلب إضافي على العملة الوطنية وبالتالي يحسن الحساب الجاري. لأن المبلغ الإجمالي للمال في الدولة يساوي المبلغ الإجمالي للناتج الاقتصادي، فإن الانخفاض في سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية والعملية الوطنية هو انعكاس مباشر للناتج المحلي الإجمالي. وكلما زادت قوة العملة وقوتها الشرائية، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي. سيكون أفضل قرار لإجمالي البلد هو شراء العملة الوطنية، حيث سترتفع قيمتها بمرور الوقت. ان الدولة واثق من أن النمو سيحدث في السنوات القادمة، مما يعني أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي معكوسة (الجبوري وصكبان، 2020: 248).
- ل. **الصادرات:** يتأثر حجم التدفقات النقدية إلى البلاد بانخفاض الصادرات أو انخفاض أسعارها (محمد، 2001: 179).

3.2 المفاهيم الأساسية للتجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم العوامل المساهمة في تكوين الثروة، وهي تقوم بشكل أساسي على مبدأ تبادل المصالح. من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد. تُعرّف التجارة الخارجية بأنها العملية التجارية بين دولة ودول أخرى في جميع أنحاء العالم، والتي تنطوي على تبادل المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال الملموسة وغير الملموسة. أو هي مجموعة من السلع والخدمات التي تنتجها دولة لها ميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها، وتشمل الصادرات والواردات المرئية وغير المرئية. يتم استيراد السلع والخدمات إلى بلدان مختلفة من البلدان التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ونتيجة لذلك يظهر الميزان التجاري للبلد في حالتين: الفائض والعجز، والذي يمثل التجارة بالمعنى المحدود. تشمل التجارة الخارجية، في تعريفها الأوسع، كلاً من الصادرات والواردات من السلع الظاهرة، فضلاً عن الصادرات والواردات من الخدمات. وتشمل (الخدمات) غير المرئية عناصر الإنتاج مثل التوظيف والسياحة والهجرة والحركة الفردية بين البلدان، وكذلك حركة رأس المال والقروض بين البلدان، وكذلك الحقوق التكنولوجية والملكية الفردية، والتي هي نتيجة لتوسع التجارة التبادل خارج الحدود الجغرافية الدولية (محمود والكواز، 2021: 308). كما تشير التجارة الخارجية إلى عملية تبادل السلع والخدمات والمال والعمالة بين دولة ودول أخرى في جميع أنحاء العالم (الصوص، 2008: 9). وتتخذ أنشطة التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة ثلاثة أشكال تتمثل في انتقال: السلع والأفراد ورأس المال، وتحدث بين الأفراد أو الحكومات والكيانات الاقتصادية. وحدات سياسية مختلفة، وتسمى أحياناً التجارة الدولية أو التجارة العالمية (احسن، 2020: 5). وتعرف البعض التجارة الخارجية بأنها عمليات الشراء والبيع في السوق العالمية (Bárcena, 2014: 23).

3.2.1 أهمية التجارة الخارجية

تركز التجارة الخارجية على خلق فرص عمل جديدة، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحقيق معدلات نمو مطردة، وتأثيرها على العملة الدولية والميزان التجاري، وتحقيق توازن السوق الداخلي نتيجة توازن كمية العرض والطلب (عودة وآخرون، 2021: 203). وعندما يستطيع بلد ما تصنيع سلعة معينة من تلقاء نفسه، ولكن بتكلفة عالية نسبياً مقارنة بالدول الأخرى (السريتي وغزلان، 2013: 9). كما أن التجارة الخارجية تضيف القدرة التسويقية المتزايدة من خلال إنشاء أسواق جديدة لمنتجات البلدان، فضلاً عن زيادة رفاهية البلد من خلال توسيع نطاق خيارات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد بشكل عام (جبر ومجيد، 2021: 125). فضلاً عن أنها طريقة لتعزيز الدخل القومي لأنها تتيح لك شراء المزيد من المنتجات والخدمات بنفس القدر من الموارد، وهي جزء مهم من عملية التنمية الاقتصادية. وكانت الصادرات وسيلة للعديد من الدول الصناعية للتخلص من الفائض، كما أنه بواسطتها زادت عمليات الإنتاج في القطاع الصناعي وكذلك الاستثمارات والإنتاجية (فارس، 2015: 147). وتسعى التجارة الخارجية إلى تحسين العلاقات بين البلدان والمجتمعات من خلال نقل المعلومات والخبرة والتكنولوجيا المعاصرة التي ستساعد البلدان النامية على بناء اقتصاداتها وتوفير فرص للبلدان للتخصص في المجالات الإنتاجية

وتقسيم العمل. كما تعد التجارة الخارجية، ولا سيما الصادرات، مصدر قوة للبلاد لأنها تعمل كقناة لتصريف فائض الإنتاج والحصول على النقد الصعب (الشمري والعزاوي، 2019: 215).

3.2.2 اساس التجارة الخارجية

يحكم مفهوم الميزة النسبية التجارة الخارجية. ولنفترض وجود دولتين، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ونوعان من المنتجات: السلع الزراعية والسلع المصنعة. افترض أنه يمكن تصنيع كلا النوعين من المنتجات في الولايات المتحدة بموارد أقل مما قد تستهلكه في المملكة المتحدة. للوهلة الأولى، يبدو أن البلدين ليس لهما منافع متبادلة من التجارة لأن الولايات المتحدة أكثر كفاءة في إنتاج كلا النوعين من السلع. ومع ذلك، هناك فوائد متبادلة من التجارة بين البلدين إذا كانت الولايات المتحدة أكثر كفاءة في إنتاج أحد نوعي البضائع. ولتوضيح الأمر نعتقد أننا نحتاج فقط إلى العمالة لتطوير الأشياء الزراعية والمصنعة. افترض أنه في الولايات المتحدة الأمريكية، يتطلب الأمر ساعة واحدة من العمل لإنشاء 20 وحدة من السلع الزراعية أو 5 وحدات من العناصر المصنعة (Daniels and Radebangh, 1993).

وافترض أن ساعة العمل تنتج فقط 8 وحدات من العناصر الزراعية و4 وحدات من السلع المصنعة في المملكة المتحدة. على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة أكثر كفاءة في كلا شكلي الإنتاج، إنها أكثر كفاءة في إنتاج السلع الزراعية، في حين أن المملكة المتحدة أكثر كفاءة في إنتاج السلع المصنعة. في ظل هذه الظروف، يجب على الولايات المتحدة التركيز على السلع الزراعية، بينما يجب على المملكة المتحدة التركيز على السلع الصناعية. إذا كانت الولايات المتحدة تنتج سلعة زراعية، فإنها تتاجر بها مقابل سلع مصنعة مع المملكة المتحدة (Makhmutova and Askar, 2017). يستفيد كلا البلدين إذا كان سعر الصرف هو ثلاث وحدات من السلع الزراعية لكل وحدة من السلع المصنعة، على سبيل المثال. وإذا قامت الولايات المتحدة بنقل العمالة من الزراعة إلى الصناعة، فإن الناتج الزراعي سينخفض بمقدار أربع وحدات لكل وحدة إضافية من السلع المصنعة المنتجة. يمكن للولايات المتحدة أن تحصل على وحدة من السلع المصنعة لثلاث وحدات فقط من المنتجات الزراعية من خلال التخصص في الإنتاج الزراعي وتصدير السلع الزراعية مقابل السلع المصنعة (Gussenov, 2015: 316).

بصورة مماثلة، يجوز للمملكة المتحدة الحصول على وحدات من السلع الزراعية لكل وحدة من السلع المصنعة عن طريق التخصص في السلع المصنعة وتصديرها مقابل سلع زراعية. علاوة على ذلك، إذا نقلت المملكة المتحدة العمالة من الصناعة إلى الزراعة، فستكون قادرة فقط على الحصول على وحدتين صافيتين من السلع الزراعية لكل وحدة من السلع المصنعة. وتستفيد البلدان من التجارة الدولية في المثال المذكور لأنه يسمح لها بالتخصص في الأنشطة الإنتاجية بكفاءة نسبية. عندما يتم إعاقه التجارة الدولية، تضطر البلدان إلى المشاركة في مجموعة متنوعة من الأنشطة الإنتاجية، وبعضها غير فعال بشكل خاص (ابديمان، 1985: 483).

4. الجانب الميداني للدراسة

حسب (Battal, 2015: 6) أن حالة الاستقرار في دراسة السلاسل الزمنية مهمة وضرورية وإذا لم تكن السلاسل الزمنية ثابتة فلن تحصل على نتائج مناسبة و ستكون سلسلة زمنية مستقرة إذا كانت لديها الخصائص التالية هي:

1. استقرارية متوسط القيم بمرور الوقت.

2. تباين مع مرور الوقت.

3. وجود عدد من ناقلات الانحدار الذاتي للقيم الزمنية المتتالية للظاهرة:

الحقيقة وراء مفهوم الاستقرار هي أن معظم المؤشرات الاقتصادية تتضمن اتجاهًا تصاعديًا بمرور الوقت وقد يكون اتجاهًا تنازليًا في بعض الحالات. لذلك في مثل هذه الحالة، من الصعب استخدام المؤشرات الاقتصادية في التحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات الاقتصادية الحاسمة للتغلب على هذا المأزق الإحصائي، فمن الصحيح القول إن الإحصائيين والاقتصاديين قد طلبوا إيجاد حلول لهذه المشكلة. ومن أشهر هذه الحلول إنجل جرانجر Engle Grange وغيرها. علاوة على ذلك، فإن أحد أبرز طرق العلاج هو التحليل الاستقرارية. يستخدم مفهوم الاستقرار للتعبير عن درجة تكامل السلاسل الزمنية. يعتبر اختبار ديكي فولر Augmented Dickey-Fuller (ADF) Test المطور من بين أهم اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية حيث يدلنا هذا الاختبار على أبسط طريق لجعل السلسلة الزمنية تستقر إذا توفرت بطبيعة الحال بعض الشروط والفروض الإحصائية كما تم الإشارة إليه في الجانب النظري. ويستعمل هذا الاختبار من أجل تفادي مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث يعتمد هذا الاختبار على معايير AK و Sch و HQ لاختبار مستوى التأخيرات من أجل بناء نماذج الاختبار. ومع ذلك، إذا كان جذر الوحدة يحتوي على المتسلسلة، يتم دمج السلاسل الزمنية التي لا تحتوي على وحدة جذر أو سلاسل ثابتة من الدرجة الصفرية (Hill, Griffiths and Lim, 2011: 488). إلى جانب ذلك، غالبًا ما نجد سلسلة زمنية اقتصادية من درجة التكامل بين صفر (0) أو (1). هناك العديد من الاختبارات المستخدمة للكشف عن درجة تكامل السلاسل الزمنية ومدى ثباتها والأكثر شيوعاً والتي ستستخدم في التحليل هي: (1) ديكي فولر المعزز (ADF): يعتبر اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) أساس الاختبارات الاستقرارية للسلسلة الزمنية، وتعتمد معظم الاختبارات الاستقرارية على هذا الاختبار (Dickey and Fuller, 1981).

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \theta_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

(2) Phillip-Perron (PP) هو الاختبار الذي يختبر الفرضيات الصفرية، وهي وجود جذر الوحدة مقابل ثابت الاتجاه، ولكن عن طريق استخدام اختبار غير معدل لصيغة Dicky-Fuller (والتي لا تصيف

الفروق الأولى المعطاة للمتغير التابع كمتغيرات توضيحية). وبالتالي، معالجة مشكلة الانحدار الذاتي للناقل بطريقة بديلة (Phillips and Perron, 1988).

اختبارات التكامل المشترك Cointegration Tests

تستند فكرة التكامل المشترك إلى المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد ارتبط مفهوم التكامل المشترك بالنظرية الاقتصادية، وخاصة فكرة وجود علاقة توازن طويلة الأجل. يتطلب إجراء اختبار التكامل المشترك أن تكون السلسلة الزمنية لمتغيرات النموذج من نفس الرتبة. لذلك، هذا الاختبار هو الخطوة الثانية بعد تحديد مستوى التكامل المشترك لكل متغير من اختبار جذر الوحدة من خلال المتغيرات. وبالتالي، فإن الخطوة التالية هي تأكيد علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات عن طريق اختبار التكامل المشترك. ومع ذلك، فإن اختبار جوهانسن هو واحد من أهم اختبارات التكامل المشترك إذا كان هناك أكثر من متغيرين في النموذج، والذي يستخدم طريقة الاحتمال الأقصى للمعلومات الكاملة (FIML) والتي تتعامل مع جميع المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية (الجنابي، 2015): (64). وفقا (Battal et al., 2014)، فإن نموذج التكامل المشترك ينص على أنه فيما بين المتغيرات الاقتصادية التي تفترضها النظرية الاقتصادية مسبقاً علاقة متوازنة على المدى الطويل.

اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test

يتفوق هذا الاختبار على تكامل Engel-Cringer لأنه مناسب للعينات صغيرة الحجم، وكذلك إذا كان هناك أكثر من متغيرين. الأهم من ذلك، يكشف هذا الاختبار عما إذا كان هناك تكامل فريد يعتمد على المتغيرات المستقلة. وهذا مهم في نظرية التكامل المشترك، مما يشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك مختلف، يظل التوازن بين المتغيرات مشكوكاً فيه. تم اختبار توازن طويل الأجل بين السلسلتين الثابتتين من خلال اختبار التكامل المشترك للمتغيرات باستخدام طريقتي Johansen and Juselius -Johansen المستخدمين في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين (5 : 2007). (Abdali).

فترات التأخير Optimum Lag

حسب (Battal, 2015: 8) فإن تحديد فترات التأخير مهم في تحديد مستوى الانحدار الذاتي المتجه للسلاسل الزمنية المتكاملة أو نموذج تصحيح الخطأ المتجه. كما أن التشخيص الصحيح للتأخير قد يعطي نتائج غير صحيحة وغير دقيقة لا تعكس الواقع، لذلك يجب على الباحث دائماً استخدام بعض الاختبارات لتحديد الفترة المثلى للتأخير بين المتغيرات الاقتصادية المتكاملة لهذه الاختبارات وهي:

1. معيار المعلومات أكايك (AIC):

ويشير هذا المعيار إلى أن القيم الأصغر هي المفضلة عندما يقيس نموذج الاختبار النماذج المتنافسة على البدائل؛ ستكون الصيغة على النحو التالي:

$$A/C(q) = NLoq(SSE/N) + 2q$$

بينما:

N= Observations (عدد المشاهدات)

SSE= Sum of Squares of Errors (مجموع مربعات البواقي في النموذج)

q= Number of parameters (عدد المعلمات)

2. معيار شوارتز (SC)

يستخدم هذا المعيار لتحديد العديد من فترات التخلف (m) عند إجراء الانحدار ثم اختبار الفترة الدنيا من التخلف التي تدرك قيمة الجمع (Sc) عند اختبار الشكل الافتراضي المناسب للطول وتفترض الوظيفة التالية: (Schwarz)

$$Sc = Ln(\delta)^2 + mLn(n)$$

As:

δ^2 is the Likelihood amount $\sigma^2 = \left(\frac{RSS}{n}\right)$

m= Length of underdevelopment

n= Observations

3. معيار خطأ التوقع النهائي (FPE)

حسب (Naqar and Awad, 2012: 342) يعطي معيار خطأ التنبؤ النهائي العلاقة التالية:

$$FPE = \left(\frac{N + P - n}{n - P.n}\right)^n \cdot \det \Omega(P)$$

As:

Ω = Matrix of variances and estimated changes in condoms

n= Number of internal variables

N= Total Observes

نقوم بحساب FPE للقيم المتتالية لـ P عند $K = N/10$ أكثر، ثم نحدد قيمة FPE ونأخذ عدد فترات وقت التباطؤ، أي:

$$FPE(P_0) = \text{Min}_{P=1}^{FPE(P)}$$

تم اختبار وقت التوقف الأمثل عن العمل من خلال أدنى قيمة للاختبارات المذكورة أعلاه.

نموذج تصحيح الخطأ (VECM)

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ المتجه لتحديد علاقة التوازن قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ويمكن تطبيقه في حالة العينات الصغيرة، على عكس الطرق التقليدية السابقة (Hill 2011, et al.). وأن أحد أهم الشروط لتطبيق هذا النموذج هو التكامل المشترك وفقاً لطريقة جوهانسن، فإن أساس نموذج تصحيح الخطأ (VECM) هو نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR)، ويستخدم نموذج الانحدار الذاتي المتجه لوصف العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المستقرة. إذا كان لدينا متغيران اقتصاديان، x_t و y_t ، من فئة واحدة، يمكن لنموذج تصحيح الخطأ المتجه (VECM) الكتابة على النحو التالي:

$$y_t = a_{10} + a_{11}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + v_{1t} \Delta Y$$

$$\Delta x_t = a_{20} + a_{21}(y_{t-1} - \beta_0 - \beta_1 x_{t-1}) + v_{2t}$$

تمثل a_{11} و a_{21} معامل تصحيح الخطأ المتجه في المعادلات.

وظائف الاستجابة الفورية ومكونات التباين

تظهر وظائف الاستجابة الفورية تأثير الصدمات على مسار التوازن لفترة محددة نتيجة لصدمة مفاجئة في المتغير نفسه أو متغير آخر. تم استخدام طريقة تشولسكي لتحليل مكونات الصدمة. المتغيرات المستخدمة في حالة توازن لفترة معينة طالما أن المتغيرات المستقرة والمتكاملة. إلا أنه وفقاً لما ذكره (بتال، 2015: 9) فإن صدمة أي من المتغيرات المستخدمة ستؤثر على مركز التوازن لفترة تعود بعدها المتغيرات إلى التوازن، شريطة ألا تكون هناك صدمة أخرى في نفس الوقت. ويشير تحليل التباين إلى الأهمية النسبية للمتغيرات العشوائية في النموذج. ويظهر التباين في الفترة المقبلة (ر) نتيجة صدمة في نفس المتغير أو متغيرات أخرى في الفترة الحالية. يساعد هذا التحليل على معرفة الأهمية النسبية لتأثير كل تغيير مفاجئ في كل متغير على جميع المتغيرات داخل نموذج (Watson and Teelucksingh, 2002: 247).

3.1 اختبار الفرضيات وعرض النتائج

1. اختبارات الاستقرار:

يتبين في الجدول (1) نتائج اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (سعر الصرف الدولار الأمريكي والاستيرادات والصادرات والميزان التجاري) حسب اختبار فليبس بيرون PP واختبار

دوكي فوللر المطور ADF، حيث يتبين بان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى الاصلى للبيانات، لذلك تم اخذ الفرق الاول لجميع المتغيرات.

الجدول (1): اختبارات الاستقرارية حسب طريقة فليبيس بيرون PP و دوكي فوللر المطور ADF لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At Level					
		Dollar	Export	Import	The Balance of Trade
With Constant	t-Statistic	-1.381794	-0.51397	-1.53827	-0.75402
	Prob.	0.5852	0.8806	0.5075	0.8244
		No	no	no	no
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.71486	4.251188	-1.53688	-0.05379
	Prob.	0.7323	1	0.8054	0.9946
		No	no	no	no
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.258051	-0.58216	-0.4852	-0.648663
	Prob.	0.7576	0.461	0.5015	0.432
		No	no	no	no
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		Dollar	Export	Import	The Balance of Trade
With Constant	t-Statistic	-1.098289	-3.05659	-3.65156	-1.194271
	Prob.	0.711	0.0358	0.0076	0.6708
		No	**	***	No
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.290393	-1.08471	-2.4682	-2.030574
	Prob.	0.8807	0.9213	0.3421	0.5719
		No	no	no	No
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.330608	-1.10019	-0.4737	-1.115691
	Prob.	0.7777	0.2428	0.5059	0.2372
		No	no	no	No

Notes: (*) Significant at 10%; (**) Significant at 5%; (***) Significant at 1%. and (no) Not Significant

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 12)

يظهر من الجدول (2) ان جميع المتغيرات تصبح مستقرة بعد اخذ الفرق الاول لها وحسب اختبار PP واختبار ADF اي ان متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (1). وهذا يعني امكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل واختبار انكل كرانجر.

الجدول (2): اختبارات الاستقرار للفرق الاول لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
At First Difference					
		Dollar	Export	Import	The Balance of Trade
With Constant	t-Statistic	-	1.07977	-12.082	-0.970668
	Prob.	0.0000	0.09969	0.0000	0.0758
		***	*	***	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-2.083924
	Prob.	0.0000	0.0953	0.0002	0.05436
		***	*	***	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-	0.90947	-	-0.955783
	Prob.	0.0000	3	22.2489	0.0299
		***	*	***	**
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At First Difference					
		Dollar	Export	Import	The Balance of Trade
With Constant	t-Statistic	-6.20979	0.24090	-2.7433	-1.39058
	Prob.	0.0000	7	0.0734	0.05804
		***	*	*	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-	4.63098	-	-4.092756
	Prob.	4.796519	4	2.61172	0.0112
		0.0015	0.001	0.0277	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-	-	-	-1.324012
	Prob.	6.266432	0.61281	2.78125	0.01695
		0.0000	0.04474	0.0062	**
		***	**	***	**

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 12)

Notes: (*) Significant at 10%; (**) Significant at 5%; (***) Significant at 1%. and (no) Not Significant

2. اختبار التكامل وفق اختبار جوهانسن لأنموذج الاول:

يوضح الجدول (3) نتائج اختبار جوهانسن للعلاقة بين (سعر الصرف الدولار الامريكى والاستيرادات والصادرات والميزان التجاري)، حسب كل من اختبار الاثر (Trace) واختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue) توجد علاقة تكامل الرابعة على الاقل بين متغيرات الدراسة.

الجدول (3): قيمة معامل الاثر trace والقيمة العظمى Maximum Eigenvalue

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized	Eigenvalue	Trace	0.05	Prob.**
No. of CE(s)		Statistic	Critical Value	
None *	0.991369	606.3744	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.969593	330.7359	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.851052	128.1372	15.49471	0.0000
At most 3 *	0.262955	17.69615	3.841465	0.0000
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized	Eigenvalue	Max-Eigen	0.05	Prob.**
No. of CE(s)		Statistic	Critical Value	
None *	0.991369	275.6385	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.969593	202.5987	21.13162	0.0000
At most 2 *	0.851052	110.4411	14.26460	0.0000
At most 3 *	0.262955	17.69615	3.841465	0.0000
Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 12)

3. نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى لأنموذج الاول:

يستخدم هذا الاختبار لتحديد فترة الابطاء المثلى بين المتغيرات محل الدراسة (سعر الصرف الدولار الأمريكي و الاستيرادات والصادرات والميزان التجاري) بناءً على عدة احصائيات، كما يظهر في الجدول (4) ان افضل فترة ابطاء هي 4 فترات لمتغيرات الدراسة حسب معايير اختيار فترات الابطاء.

الجدول (4): نتائج اختبار فترة الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-4948.86	NA	1.94e+73	180.1040	180.2500	180.1605
1	-4427.819	947.3478	2.06e+65	161.7389	162.4688	162.0211
2	-3876.237	922.6459	7.23e+56	142.2632	143.5771	142.7713
3	-3745.752	199.2857	1.15e+55	138.1001	139.9979	138.8340
4	-3668.19	107.177*	1.29e+54*	135.861*	138.3432*	136.8212*
5	-3655.008	16.29769	1.55e+54	135.9639	139.0297	137.1495
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 12)

4. نتائج اختبار السببية (انكل كرانجر) لأنموذج الاول:

تبين من (5) نتائج اختبار السببية لانكل كرانجر من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة (سعر الصرف الدولار الأمريكي والاستيرادات والصادرات والميزان التجاري)، حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحادياً، أم تبادلياً أي ان كلا المتغيرين يسبب الآخر، وقد لا تكون هناك علاقة سببية بينهما.

الجدول (5): نتائج اختبار انكل كرانجر للسببية

Pairwise Granger Causality Tests			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EXPORT does not Granger Cause DOLLAR	58	12.7263	0.0007
DOLLAR does not Granger Cause EXPORT		30.2301	0.0001
IMPORT does not Granger Cause DOLLAR	58	3.01604	0.0879
DOLLAR does not Granger Cause IMPORT		10.563	0.0002
BALANCE does not Granger Cause DOLLAR	58	14.4061	0.0004

DOLLAR does not Granger Cause BALANCE		134.548	0.0002
IMPORT does not Granger Cause EXPORT	58	29.0284	0.0000
EXPORT does not Granger Cause IMPORT		36.8385	0.0000
BALANCE does not Granger Cause EXPORT	58	27.4672	0.0000
EXPORT does not Granger Cause BALANCE		42.9784	0.0000
BALANCE does not Granger Cause IMPORT	58	17.8006	0.0000
IMPORT does not Granger Cause BALANCE		16.2386	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 12)

اولاً: وجود علاقة سببية في كلا الاتجاهين بين صادرات وسعر الصرف الدولار الامريكي عند مستوى معنوية 5% حيث يوجد التأثير المتبادل بين المتغيرين، اي انه تؤثر الصادرات في سعر الصرف الدولار الامريكي لانه قيمتها الاحتمالية تبلغ ($P = 0.0007 < 0.05$) وسعر الصرف الدولار الامريكي يؤثر في الصادرات لان قيمتها الاحتمالية ($P = 0.0001 < 0.05$). والعلاقة بينهما هكذا:

1. اثر الصادرات في اسعار صرف الدولار الامريكي

اثر الصادرات في اسعار صرف الدولار الامريكي، اي ان زيادة الصادرات يؤدي الى زيادة تدفق النقد الاجنبي إلى اقليم كوردستان وبالتالي تؤثر على اسعار الصرف للدولار الامريكي وخاصة عند مبادلتها بالدينار العراقي من قبل حكومة الاقليم لغرض تغطية نفقاته.

2. اثر اسعار صرف الدولار الامريكي في الصادرات

ويكون اسعار الصرف اداري ثابت: من قبل البنك المركزي العراقي، اذن تظهر بان اثر اسعار الصرف للدولار في زيادة صادرات اقليم كوردستان محدودة وخاصة الصادرات غير النفطية ولا يشجع على زيادة الصادرات وخاصة اسعار الصرف للدينار العراقي امام الدولار الامريكي مرتفعة مقارنة بالعملات لدول الجوار ايران و تركيا.

ثانياً: جود علاقة سببية التبادلية بين المتغيرين الاستيرادات وسعر الصرف الدولار الامريكي عند مستوى معنوية 10% عندما يكون الاستيرادات يؤثر في سعر الصرف الدولار الامريكي لانه قيمة الاحتمالية ($P=0.0879 < 0.10$) سعر الصرف الدولار الامريكي يؤثر في الاستيرادات لانه قيمة الاحتمالية ($P=0.0002 < 0.10$). والعلاقة بينهما هكذا:

1- اثر الاستيرادات في اسعار الصرف الدولار الامريكي

ان زيادة الاستيرادات الى اقليم كوردستان، ادت الى زيادة معدل التضخم المستورد في اقتصاد الاقليم وبالتالي ادت الى انخفاض قيمة الدينار العراقي امام العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي.

2- اثر اسعار صرف الدولار الامريكي في الاستيرادات

ان ارتفاع اسعار الصرف للدينار العراقي امام الدولار الامريكي، يؤدي الى زيادة استيرادات اقليم كوردستان من دول الجوار (ايران و تركيا) والصين. وفي حالة انخفاض قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي، يؤدي الى انخفاض استيرادات اقليم كوردستان، اي هناك علاقة طردية.

ثالثا: وجود علاقة سببية تبادلية بين الميزان التجاري وسعر الصرف الدولار الامريكي عند مستوى معنوية 5% حيث يؤثر الميزان التجاري في سعر والعلاقة بينهما هكذا:

1- اثر الميزان التجاري في اسعار الصرف الاجنبي في الاقليم، يكون الميزان التجاري السلعي في اقليم كوردستان في حالة العجز المستمر بدرجة كبيرة، لأن الاستيرادات تفوق الصادرات وخاصة الصادرات غير النفطية وبالتالي يؤدي الى زيادة الطلب على الدولار الامريكي لتسيير عملية التجارة الخارجية في الاقليم، وبالتالي تؤدي الى ارتفاع اسعار الدولار الامريكي حتى وان كانت ارتفاعاً هامشياً.

2- اثر اسعار صرف الدولار الامريكي في الميزان التجاري في الاقليم انخفاض اسعار الصرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي، يؤدي الى زيادة الاستيرادات ومن ثم تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري لاقليم كوردستان اما في حالة ارتفاع اسعار الصرف للدولار الامريكي امام الدينار العراقي، سوف يؤدي الى انخفاض الاستيراد ومن ثم انخفاض العجز في الميزان التجاري.

رابعا: وجود علاقة السببية التبادلية بين المتغيرين الاستيرادات والصادرات عند مستوى معنوية 1% عندما يكون الاستيرادات يؤثر في الصادرات لانه قيمة الاحتمالية $P=0.0000 < 0.01$ والصادرات يؤثر في الاستيرادات لانه قيمة الاحتمالية $P=0.0000 < 0.01$. والعلاقة بينهما هكذا:

1- اثر الصادرات في الاستيرادات عندما تزداد الصادرات، تؤدي الى زيادة تدفق النقد الاجنبي الى الاقليم ويتم استخدام جزء كبير من هذا النقد في بنود النفقات العامة، ومن ثم تؤدي الى زيادة الاستيرادات من سلع أجنبية مستوردة، لذلك يزداد الطلب على السلع المستوردة وتزداد الاستيرادات.

2- اثر الاستيرادات في الصادرات ان الزيادة في الاستيرادات ليست مشجعة للصادرات، لأن القليل من التفكير فيه وهذا الدخل غير متوفر، لذلك فهو يقلل الصادرات بزيادة الاستيرادات، وارتفاع الصادرات عن طريق انخفاض الاستيرادات، يكون معظم الاستيرادات من السلع الاستهلاكية وليس السلع الراسمالية والانتاجية.

خامسا: وجود علاقة سببية تبادلية بين الميزان التجاري والصادرات عند مستوى معنوية، 1% حيث يؤثر الميزان التجاري في الصادرات لانه قيمتها الاحتمالية $(P=0.0000 < 0.01)$ كما وان للصادرات تأثير في الميزان التجاري لانه قيمتها الاحتمالية $(P=0.0000 < 0.01)$ وان زيادة صادرات اقليم كوردستان يؤدي الى انخفاض العجز في الميزان التجاري، يعني وجود علاقة عكسية بين الصادرات والميزان التجاري اي مع زيادة صادرات الاقليم ينخفض العجز في الميزان التجاري.

سادسا: وجود علاقة سببية تبادلية بين الميزان التجاري والاستيرادات عند مستوى معنوية، 1% اي انه للميزان التجاري تأثير في الاستيرادات لان قيمته الاحتمالية $(P=0.0000 < 0.01)$ كما وان للاستيرادات تأثير في الميزان التجاري لان قيمتها الاحتمالية $(P=0.0000 < 0.01)$. وان ان زيادة استيرادات اقليم

كوردستان تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري وبالتالي وجود علاقة طردية بين الاستيرادات و العجز في الميزان التجاري في اقليم كوردستان.

5. اختبار الارتباط الذاتي للبقاى لآتموذج الاول:

يتبين من الجدول (6) بأن قيمة (Prob. Chi-Square) أكبر من المستوى المعنوي (5%) أي 0.05 > Prob. Chi-Square = 0.3364 ، ومنه نقبل الفرضية العدم وهذا يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة (prob. F(2,45))، أكبر من (5%) أي 0.416 < 0.05 وهذا دليل آخر على غياب الارتباط الذاتي للبقاى.

الجدول (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبقاى باستخدام Breusch

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation			
F-statistic	0.89429	Prob. F(2,45)	0.416
Obs*R-squared	2.17893	Prob. Chi-Square(2)	0.3364

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 12)

6. اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) لآتموذج الاول:

نلاحظ من خلال الجدول (7) أن قيمة (Prob. Chi-Square) أكبر من المستوى المعنوي (5%) أي 0.05 > Prob. Chi-Square = 0.9046 ، ومنه نقبل فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ ونرفض الفرضية البديلة، كما أن قيمة إحصائية (F) المقابلة جاءت غير معنوية حيث أن قيمة (prob. F(1,54)) أكبر من (5%) أي 0.9068 < 0.05 وهذا دليل آخر على ثبات أو تجانس تباين حد الخطأ العشوائي.

الجدول (7): نتائج اختبار ثبات التباين باستخدام ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.01385	Prob. F(1,54)	0.9068
Obs*R-squared	0.01436	Prob. Chi-Square(1)	0.9046

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 12)

5. الاستنتاجات والمقترحات

5.1 الاستنتاجات

1. بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية وفي كلا الاتجاهين بين الصادرات وسعر الصرف للدولار الامريكي، لذا فان التأثير يكون متبادل بينهما، وان زيادة الصادرات تؤدي بطبيعة الحال الى زيادة تدفق النقد الاجنبي لداخل اقليم كوردستان وهذا يؤثر على اسعار الصرف للدولار الامريكي عند مبادلتها بالدينار العراقي من قبل حكومة الاقليم وان اسعار الصرف الاداري يكون ثابت من قبل البنك المركزي العراقي ، لذا فان اثر اسعار الصرف للدولار عند زيادة صادرات اقليم كوردستان يكون محدودا وبالأخص الصادرات غير النفطية.
2. أشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة سببية تبادلية بين كل من الاستيرادات وسعر الصرف الدولار الامريكي ، وان زيادة الاستيرادات الى اقليم كوردستان، ادت الى زيادة معدل التضخم المستورد وبالتالي ادت الى انخفاض قيمة الدينار العراقي امام العملات الاجنبية وخاصة الدولار الامريكي.
3. افرزت نتائج الدراسة ان ارتفاع اسعار الصرف للدينار العراقي امام الدولار الامريكي يؤدي الى زيادة استيرادات اقليم كوردستان من دول الجوار (ايران وتركيا) والصين، وعند انخفاض قيمة الدينار العراقي امام الدولار الامريكي فإن ذلك يؤدي الى انخفاض استيرادات اقليم كوردستان.
4. أظهرت نتائج الدراسة عن جود علاقة سببية تبادلية بين كل من الميزان التجاري وسعر الصرف الدولار الامريكي، وان الميزان التجاري السلعي في اقليم كوردستان يكون في حالة العجز المستمر بدرجة كبيرة عندما تفوق الاستيرادات الصادرات وخاصة الصادرات غير النفطية ، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على الدولار الامريكي وبالتالي ارتفاع اسعار الدولار الامريكي حتى عندما يكون هذا الارتفاع بشكل هامشي. وان الإنخفاض في اسعار الصرف يؤدي الى زيادة الاستيرادات ومن ثم تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري لاقليم كوردستان اما في حالة ارتفاع اسعار الصرف فإن ذلك يؤدي الى انخفاض الاستيراد ومن ثم انخفاض العجز في الميزان التجاري.
5. بينت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية تبادلية بين الاستيرادات والصادرات ، فعندما تزداد الصادرات فإن ذلك يؤدي الى زيادة تدفق النقد الاجنبي الى الاقليم ، ومن ثم تؤدي الى زيادة الاستيرادات من سلع أجنبية مستوردة، لذلك يزداد الطلب على السلع المستوردة وتزداد الاستيرادات والزيادة في الاستيرادات ليست مشجعة للصادرات، وان الصادرات تقل بزيادة الاستيرادات.
6. توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية تبادلية بين الميزان التجاري والصادرات ، وان زيادة صادرات اقليم كوردستان تؤدي الى انخفاض العجز في الميزان التجاري، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين الصادرات والميزان التجاري اي انه مع زيادة صادرات الاقليم ينخفض العجز في الميزان التجاري والعكس وصحيح.

7. كشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية تبادلية بين الميزان التجاري والاستيرادات ، وان زيادة الاستيرادات في اقتصاد اقليم كوردستان تؤدي الى زيادة العجز في الميزان التجاري ، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين الاستيرادات والعجز في الميزان التجاري في اقليم كوردستان.

5.2 المقترحات

1. في ضوء نتائج الدراسة، يقترح الباحثان أنه على السلطات وخاصة البنك المركزي العراقي، ان تحاول تثبيت قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي لأن استقرار الدينار هو عامل رئيسي في النشاط التجاري ويزيد الثقة في الاقتصاد العراقي.
2. على حكومة إقليم كوردستان والحكومة العراقية محاولة زيادة الإنتاج المحلي من أجل زيادة الصادرات، وخاصة زيادة صادرات السلع.
3. من الضروري بذل المزيد من الجهود للحد من واردات السلع، وخاصة مستحضرات التجميل.
4. أخيراً، يقترح البحث أنه يجب تحسين الميزان التجاري، مما يعني تحسناً في الوضع الاقتصادي.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

1. ابدجمان، مايكل (1985). مترجم: محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الطبعة الاولى، دار المريح النشر، 484.
2. احسن، سعيد، (2020). تقنيات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، مطبوعة في مقياس- كلية العلوم الاقتصادية.
3. اسعد، بلال محمد، عبد، مهند خميس، و عواد، خالد روكان (2019). العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل و سعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة كلية المعارف الجامعية، العدد 29.
4. افتخار محمد مناحي الرفيعي، (2020). العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)، مجلة الكوت والجامعة، المجلد 5، العدد 2.
5. اويابة، صالح، (2011). اثر التغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990 - 2009)، الرسالة الماجستير.
6. بن الزاوي، عبدالرزاق (2019). النقود والتمويل الدولي، الطبعة الاولى، مركز البحوث والدراسات- المعهد الادارة جامعة، ص88.
7. جبر، محمد لبيعي و مجيد، حسين شناوة (2021). تحليل واقع التجارة البينية بين العراق والدول العربية للمدة (2004-2017)، بحث مستل من رسالة ماجستير، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 13، العدد 41.

8. الجبوري، سوسن كريم هودان وصكبان، قاسم سعد (2020). العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الحقيقية في العراق للمدة 1990-2016، مجلة اهل البيت، المجلد 1، العدد 27، ص248.
9. الحجار، بسام (2009). نظام النقد العالمي و اسعار الصرف، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني.
10. خلف، حميد حسن، (2016). قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي في معدلات التضخم في العراق دراسة تحليلية للمدة من 2003-2013، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 35.
11. درويش، حسين ديكان عبدالرزاق، سيف علي (2018). قياس وتحليل اثر صدمة الايرادات النفطية في سعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 1999-2018.
12. السريتي، السيد محمد احمد وغزلان، محمد عزت محمد (2013). التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، الطبعة الاولى، دار التعليم الجامعي- دار الكتب المصرية.
13. الشكري، عبد العظيم (2013). أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1991-2010)، جملة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 4.
14. الشمري، حسين عباس حسين و العزاوي، كريم عبيش حسان (2019). تحليل مساهمة الاقتصاد الابداعي في التجارة الخارجية العالمية للمدة (2002 - 2015)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 11، العدد 3.
15. الصوص، نداء محمد، (2008). التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
16. طلحة، محمد، (2019). قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، اطروحة دكتوراه.
17. العباس، بلقاسم ، (2003). سياسات اسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 23، ص4.
18. عباس، صباح نوري (2008). اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 17.
19. عبدالرزاق بن الزاوي، (2016). سياسات سعر الصرف الحقيقي التوازني، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
20. علي، ميديا صلاح يابا (2016). تحليل ظاهرة الدولار في اقليم كوردستان العراق- دراسة تطبيقية للعام 2015، 2016، ص4.
21. عودة، محمد حسن، احمد، حسين علي، وشهاب، علي طالب (2021). دراسة وتحليل ميزان المدفوعات العراقي للمدة (2003 - 2021)، مجلة مثني للعلوم الادارة والاقتصادية، المجلد 11، العدد 2.

22. عيسى، سعد صالح، (2016). أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي - دراسة حالة العراق كنموذج للمدة 2003-2012، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 36.
23. فارس، ناجي ساري (2015). واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وآفاقها المستقبلية، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد 26.
24. كيطان، حسين علي، (2017). قياس و تحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2014)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 26.
25. محسين، شيماء رشيد و نعمة، محمد فاضل (2021). الاحتياطات النقدية الأجنبية وتأثيرها على سعر الصرف في العراق.
26. محمد، حاكم محسين (2001). اثر التضخم ومعدلات الفائدة في اسعار الصرف، مجلة اهل البيت، العدد 1.
27. محمود، قتيبة ماهر و الكواز، سعد محمود (2021). القياس الاقتصادي لأثر التجارة الخارجية في التنمية البيئية لبلدان متقدمة مختارة للمدة (1990 - 2019)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 54 ج 3، ص 308.
28. مرزوك، عاطف لافي وعلي، اكرم نعمة (2019). تحليل وقياس أثر العوامل التي تحدد سعر الصرف في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، العدد 4.
29. المشهداني، خالد حمادي وعبدالله، فه رهه نك أمين، (2020). قياس وتحليل محددات سعر الصرف الموازي في العراق للمدة 2003-2018، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد (ج2) 51.
30. موصللي، سليمان وسليمان، عدنان، (2013). الأسواق المالية، منشورات جامعة دمشق.
31. هلال، جنان سليم، (2021). أثر تقلبات سعر الصرف على العملة المحلية في العراق للمدة 2000-2019، مجلة Warith Scientific Journal، المجلد 3، العدد 8.
32. وارتان، سونيا أرزروني، (2014). سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه.

ثانياً: المصادر الإنكليزية

33. Abdali, A. B. (2007). Determining the Determinants of the Demand for Saudi Arabia's Imports in the Context of Cointegration and Correcting Mistakes. (32, Éd.) *Journal of the Center of Saleh Abdullah Kamel Islamic Economy*, 5, 2007.
34. Bárcena, A. (2014). International trade, and inclusive development- Building synergies, p 23.

35. Battal, A. H. (2015). Relationship Between Fluctuations in the Foreign Exchange Market and the Stock Market in Iraq: An Econometric Study. *Journal of Anbar University Economic and Administrative Sciences*, 7.
36. Battal, A. H., Ali, W. H., and Al-Mashhadani, A. I. (2014). Dynamic Relationship Between Exchange Rate and Inflation in Iraq (1980 - 2010). *Journal of Anbar University Economic and Administrative Sciences*, 46.
37. Daniels, J. D., and Radebanh L.H. *International Business*. Wesley Publishing company, 1993.
38. Dickey, D., and Fuller, W. (1981). Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root. *Econometrica: Journal of Econometric Society*, pp.1057-1072.
39. Gussenov B. SH. (2015). *Development of foreign economic activities in the age of globalization* Tutorial LAP LAMBERT Academic Publishing.
40. Hill, C., Griffiths, W., & Lim, G. *Principles of Econometrics*. (4th, Éd.) New Jersey: John Wiley&Sons, 2011.
41. Makhmutova, D. I., and Askar N. M. Impact of International Trade on Economic Growth. *International Journal of Scientific Study*, 5, p.140-44, 2017.
42. Naqar, O., and Awad, M. (2012). The Use of VAR models in Predicting and Studying the Cause Relationship between GDP and Total Capital Formation in Syria. *Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences*, 342.
43. Nawala A. Al-Mutawalli, (2017). An Introduction to the Foreign Trade of Mesopotamia in the Light of Cuneiform Documentation of the Third and Second Millennium BC, *Al-Adab Journal*, Issue 120, p91, 2017.
44. Phillips, R., and Perron, P. (1988). Testing for a Unit Root in Time Series Regression. *Biometrika*, 57, pp.335 - 346.
45. Watson, P., and Teelucksingh, S. A. (2002). *Practical Introduction to Econometric Methods: Classical and Modern*. Indies: The University of the WestIndies Press.

كارىگهرى گۆرانى نرخی دۆلارى ئەمرىكى له سهر بازرگانى ده ره كى له هه رىمى كوردستان-عىراق له ماوهى سالانى 2016-2020

پوخته:

ئامانجى توپژىنه وه كه شىكر دهنه وهى كارىگهرى گۆرپى نرخی دۆلارى ئەمرىكىيه له سهر بازرگانى ده ره كى له هه رىمى كوردستان-عىراق. له توپژىنه وه كه دا داتاي تايبهت به نرخی ئالوگۆرپى دراو بۆ ماوهى (2016-2020) به كارها تووه كه بلاو كراوه ته وه له لايهن وه زارهتى دارايى و ئابوورى، بهرپۆه به رايهتى گشتى گومرگ، وه زارهتى بازرگانى و پيشه سازى، بهرپۆه به رايهتى گشتى بازرگانى، بهرپۆه به رايهتى بازرگانى ناوخۆ، و بهرپۆه به رايهتى خزمهتگوزارى به بازرگانى به كانه. توپژىنه وه كه شىكازى شىكارى وه سفكه ده گرپته بهر، به مه به ستى شىكر دهنه وهى په يوه ندى هۆكارانه نىوان نرخی دۆلارى ئەمرىكى و بازرگانى ده ره كى له هه رىمى كوردستان-عىراق بۆ ئەو ماوه يه كى وه رگىراوه. توپژىنه وه كه گه يشته چه ند ئەنجامىك كه گرنگترىنيان برىتين له: بوونى په يوه ندى هۆكارانه له هه ردوو ئاراسته دا له نىوان هه نارده كردن و نرخی دۆلارى ئەمرىكى، له نىوان هاورده كردن و نرخی دۆلارى ئەمرىكى، له نىوان هاوسهنگى بازرگانى و نرخی دۆلارى ئەمرىكىدا، له نىوان هاورده و هه نارده كردن، و له نىوان هاوسهنگى بازرگانى و هه نارده كردن. له كۆتايىدا، توپژىنه وه كه چه ند پيشنيارىكى خسته پروو كه گرنگترىنيان برىتين له: دهسه لاتدارانى په يوه ندىدار به نرخی دىنارى عىراقى به تايبهت بانكى ناوه ندى عىراق، ده بىت به هاى دىنارى عىراقى به رامبه ر دۆلارى ئەمرىكى جىگىر بكن كه به فاكته رى سه ره كى داده نرپىت بۆ زياد كردنى چالاكى بازرگانى و متمانه بوون به ئابوورى عىراق. پىويسته حكومه تى هه رپم و حكومه تى عىراق هه ولى زياد كردنى به ره مه مى ناوخۆيى بدن به مه به ستى زياد كردنى هه نارده كردن به تايبهت هه نارده كردنى نانه وتى.

The Impact of the Exchange Rate Change of the US Dollar on Foreign Trade in the Kurdistan Region-Iraq During 2016-2020

Khalat Mohammed Barzangy

Department of Economics, the College of Administration and Economics, Salahaddin University- Erbil, Kurdistan Region.

Khalat.Omer@su.edu.krd

Asst. Prof. Dr. Aswad Qader Ahmed

Department of Economics, the College of Administration and Economics, Salahaddin University- Erbil, Kurdistan Region.

Aswad.ahmed@su.edu.krd

Keywords: Exchange Rate, US Dollar, Foreign Trade, Exports, Imports, and the Kurdistan Region.

Abstract

The study aims to analyze the effect of the US dollar exchange rate change on foreign trade in the Kurdistan Region - Iraq. The study used the exchange rate data for the period (2016-2020) published by the Ministry of Finance and Economy, the General Directorate of Customs, the Ministry of Trade and Industry, the General Directorate of Trade, the Directorate of Internal Trade, and the Directorate of Commercial Services. The study adopts the descriptive analytical method to analyze the causal relationship between the US dollar exchange rate and foreign trade in the Kurdistan Region - Iraq for the period taken. The study reached several results, the most important of which are: there is a causal relationship in both directions between exports and the US dollar exchange rate, between imports and the US dollar exchange rate, between the trade balance and the US dollar exchange rate, between imports and exports, and between the trade balance and exports. Finally, the study presented several proposals, the most important of which are: The authorities concerned with the exchange rate of the Iraqi dinar, especially the Central Bank of Iraq, must fix the value of the Iraqi dinar against the US dollar as a key factor to increase



commercial activity and confidence in the Iraqi economy. The KRG and the Iraqi government should try to increase domestic production to increase exports, especially non-oil exports.